

اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في
معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية
لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٥

الدورة الثانية

جنيف، ٢٨ نيسان/أبريل - ٩ أيار/مايو ٢٠٠٣

الخطوات المتخذة للعمل على تحقيق منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط
وتحقيق غايات وأهداف قرار عام ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط

تقرير مقدم من اليابان

١ - لقد أيدت اليابان، ولا تزال تؤيد تأييداً كاملاً، قرار عام ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط، الذي يدعو إلى إنشاء منطقة في الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل والأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية ومن نظم إطلاقها، يكون من الممكن التحقق منها بفعالية. وانضمت اليابان أيضاً، في الدورة السابعة والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة، إلى مؤيدي القرار ٥٥/٥٧ المؤرخ ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، المتخذ بتوافق الآراء والمعنون "إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط".

٢ - وإنشاء منطقة في الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى ونظم إطلاقها سيتطلب في نهاية المطاف انضمام جميع دول المنطقة إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، واتفاقية الأسلحة البيولوجية، واتفاقية الأسلحة الكيميائية. ولقد شاركت اليابان مشاركة نشطة في الجهود الدولية الرامية إلى التشجيع على الانضمام العالمي إلى هذه الصكوك المتعددة الأطراف والملزقة قانوناً المتعلقة بترغ أسلحة الدمار الشامل. وكجزء من هذا المسعى، جددت السيدة يوريكو كاواغوتشي، وزيرة خارجية اليابان، بمناسبة أحدث زيارة قامت بها لمنطقة الشرق الأوسط، في الفترة من ٢٦ نيسان/أبريل إلى ٣ أيار/مايو ٢٠٠٣، جهودها لحث الحكومة الإسرائيلية على أن تصبح طرفاً في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وفي معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وكذلك لحث الحكومة السورية على أن تصبح طرفاً في معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

٣- ولا يقل عن ذلك أهمية وجوب ضمان الامتثال لهذه الصكوك القانونية ضماناً كاملاً. وفي هذا الصدد، تؤمن اليابان بأن من الأهمية بمكان إيجاد حل نهائي لمسألة أسلحة الدمار الشامل في العراق بمشاركة دولية مناسبة. وترى اليابان أيضاً أن من الجوهرى أن تنضم حكومة العراق المقبلة إلى جميع اتفاقات عدم الانتشار ذات الصلة كي تبرهن على استعدادها للتصرف كعضو مسؤول في المجتمع الدولي.

٤- وعلاوة على ذلك، تشدد اليابان على ضرورة تعزيز نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، الذي يؤدي دوراً حيوياً في تعزيز معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ودأبت اليابان على بذل جهودها من أجل التشجيع على إبرام اتفاقات ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية والبروتوكولات الإضافية وتيسير بدء نفاذها، وتضمن ذلك استضافتها "المؤتمر الدولي بشأن الانضمام الأوسع نطاقاً للضمانات المعززة التي وضعتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية، الذي شاركت فيه أيضاً بلدان من الشرق الأوسط.

٥- ومن شأن انضمام جميع دول المنطقة إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية أن يشكل أيضاً خطوة عملية كبيرة. ولقد دأبت اليابان أيضاً على بذل قصارى جهودها من أجل التشجيع على انضمام جميع الدول إلى المعاهدة، وبخاصة الدول التي يلزم تصديقها على المعاهدة لكي يبدأ نفاذها. ولهذا الغرض، نظمت اليابان، مع بلدان أخرى، اجتماع وزراء خارجية "أصدقاء معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية"، الذي حضره أيضاً ممثلون عن بعض بلدان الشرق الأوسط.

٦- إن اليابان ملتزمة التزاماً راسخاً بدعم عمليات السلام في الشرق الأوسط، التي تمثل السبيل إلى تحقيق الاستقرار في المنطقة. وهذا الاستقرار عامل حيوي في تهيئة الظروف اللازمة لإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل. وسوف تعزز اليابان جهودها للعمل مع الإسرائيليين والفلسطينيين، وكذلك مع البلدان المعنية، من أجل استئناف مفاوضات السلام بين الجانبين، وتقديم المساعدة إلى جهود الإصلاح التي يبذلها الفلسطينيون، وبناء الثقة من منظور متوسط الأجل إلى طويل الأجل.

— — — — —